

قرار رقم ( ٤٩٤ ) لسنة ٢٠٠٢

بشأن

تنظيم العمل بشعب القضايا والمأموريات والمناطق الضريبية والإدارة العامة  
لجميع فئات الخدم والإضافة وبين الإدارة العامة للقضايا الضريبية

رئيس مصلحة الضرائب

بعد الاطلاع على :

• القانون رقم ٤٧ لسنة ٧٨ بشأن نظام العاملين الحكوميين وتعديلاته.

• القرار الوزاري رقم ٤٠٢ لسنة ٧٨ وتعديلاته بشأن البيان التنظيمي

مصلحة الضرائب.

• قرار وزير المالية رقم ٤٧ لسنة ٨٥ المعدل للقرار ٤٠٢ لسنة ٧٨ وتعديلاته.

• قرار رئيس الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة رقم ١٣٨ لسنة ٧٩ باعتماد

جدول ترتيب الوظائف بمصلحة الضرائب والقرار المعدل له.

• قرار وزير الدولة للتنمية الإدارية ورئيس الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة

رقم ٦٧ لسنة ٢٠٠١ باستحداث وظيفة رئيس الإدارة المركزية للقضايا

والتنظيمات والشئون القانونية بمصلحة الضرائب.

• القرار الوزاري أرقام ١٤٤٦ / ١٦٨٧ لسنة ٢٠٠٠ / ٣٧ لسنة ٢٠٠١ .

• القرار رقم ١٣٧١ لسنة ٢٠٠١ بتدبير رئيس الإدارة المركزية للقضايا

والتنظيمات والشئون القانونية.

القضايا الضريبية

- وعلى بطاقة الوصف الخاصة بعمل رئيس الإدارة المركزية سالفة الذكر وبطاقات الوصف الخاصة بعمل السادة مديري عموم الإدارات المكونة للإدارة المركزية.
- وعلى قرارات السيد الأستاذ / رئيس المصلحة ٩٩٦ لسنة ٣٩/٨٥ لسنة ٢٠٠٢ وعلى القرار ٢٨٧ لسنة ٢٠٠٢.
- وبناء على ما عرضة علينا رئيس الإدارة المركزية للقضايا والتحقيقات والنشئون القانونية.

### ق ر ر

أولاً - تشكيل شعب القضايا بالمناطق الضريبية

- (١) تشكل شعب القضايا بالمناطق الضريبية من رئيس وعدد كاف من المأمورين والموظفين الإداريين.
- (٢) يشترط في رئيس وعضو شعبة القضايا أيا كان موقعة أن يكون حاصلًا على ليسانس الحقوق بإحدى الجامعات المصرية أو ما يعادلها وأن يكون قد مارس أعمال الفحص مدة كافية تقدرها المصلحة.
- (٣) يتولى رئيس شعبة القضايا بالمنطقة :

- أ - تتبع ومراقبة العمل في شعبة القضايا بالمنطقة والمأموريات التابعة لها والتفتيش دوريًا على عمل الأعضاء وتقديم تقرير بذلك إلى السيد/ رئيس المنطقة ترسل صورته إلى الإدارة العامة للقضايا الضريبية يبين بها معدلات الأداء بالنسبة لكل عضو ورأيه في كفاءته وما يراه من مقترحات لحسن الأداء.
- ب - توزيع العمل على أعضاء الشعبة بالمنطقة.
- ج - اعتماد رأي عضو الشعبة التي تستلزم ابداء الرأي.

(١) تختص شعبة القضايا بالمنطقة بالآتي :

أ - إبداء الرأي في الطعون التي تتطلب المأمورية رفعها على قرار

هيئة الطعن أو الأحكام الابتدائية أو استئناف الأحكام (فيما

يتعلق بتفسير القانون أو تطبيقه) ويكون رأيها نهائياً باعتماد

السيد/ وكيل الوزارة ورئيس المنطقة .

ب - وترسل أوراق الطعن أو الاستئناف إلى فرع هيئة قضايا الدولة المختصة

وقبل انقضاء نصف مهلة الطعن أو الاستئناف مشفوعة بالرأي بالطعن وأسبابه

بحسب الألف في التفسير ما نصت عليه المادة ٧ من القانون رقم ٧٥ لسنة ٦٣ المعدل

بالقانون ١٠ لسنة ٨٦ وتعديلاته بشأن تنظيم هيئة قضايا الدولة (إذا أبدت هيئة

القضايا رأيها بعدم رفع الدعوى أو الطعن فلا يجوز للجهة الإدارية المختصة صاحبة

الشأن مخالفة هذا الرأي إلا بقرار مسبب من الوزير المختص).

ج - وتشطر الإدارة العامة للقضايا الضريبية بـصور الاستئناف في النواحي

القانونية فقط للعلم والإحاطة.

د - يكون الحضور أمام مكتب الخبير طبقاً لقرار السيد الأستاذ/

رئيس المصلحة رقم ٢٨٧ لسنة ٢٠٠٢ ويتم الرد على تقرير

الخبير من الزميل الذي حضر أمام الخبراء طبقاً للقرار عالية.

وفي ضوء متابعة الشعبة للمأموريات، ويرسل الرد على تقرير

الخبير من المختص إلى الهيئة في أسرع وقت ممكن.

هـ - علماً بأن حضور ممثل المصلحة أمام مكاتب الخبراء هام جداً للدفاع عن

حقوق المصلحة وعدم حضوره يترتب عليه ضياع حقوق المصلحة وإهدار المال

العام مما يترتب المسؤولية للمتسبب عن ذلك.

القضايا الضريبية

- ج - متابعة الوحدة الضريبية بالمنطقة (بعد إخطار المختص بالمأمورية أو المنطقة طبقا للقرار ٢٨٧ لسنة ٢٠٠٢) بسحب شيك حكومي بأمانة الضير المصدرة في الحكم التمهيدى الصادر بالزام المصلحة بأمانة الضير. ويرسل إلى فرع هيئة قضايا الدولة المختص في إعداد أسبوع من تاريخ الإخطار بمنطوق الحكم التمهيدى.
- د - عواقب الإدارة العامة للقضايا الضريبية بصور جميع الأحكام الابتدائية والاستئنافية التى فصلت فى مسائل قانونية فقط.
- هـ - تتبع إجراءات التقاضى من بدء طعن الممول أو المصلحة فى قرارات لجان الطعن وجميع دعاوى المنازعات الضريبية بأنواعها حتى تمام الفصل فى الدعاوى أمام مختلف درجات المحاكم فى ضوء اختصاص المنطقة.
- ز - تلتى الإحصائيات وتجميعها وإرسالها للإدارة العامة للقضايا الضريبية.

### ١- اختصاص شعبة القضايا بالمأموريات الآتى :

- (١) الرد على صحيفة الدعوى أو الاستئناف المرفوع من الممول وإرساله مع أصل الصحيفة إلى فرع هيئة قضايا الدولة المختص وقبل مواعيد الجلسات المحددة بوقت كاف مشفوعا بالمستندات المطلوبة مع إرسال صورة الرد إلى الصحيفة ووجه حافظة المستندات إلى شعبة القضايا بالمنطقة.
- (٢) عند ورود الإخطار من مكتب الخبراء أو من فرع هيئة قضايا الدولة المختص بالدعاوى يكون الحضور أمام مكتب الخبراء طبقا لقرار السيد الأستاذ / رئيس المصلحة رقم ٢٨٧ لسنة ٢٠٠٢ ويتم الرد على

تقرير الطبيب من الزميل الذي حضر أمام الطبيب (سواء من المأمورية أو المنطقة) طبقاً للتنسيق والقواعد الواردة بالقرار بعالية بالصحيفة الثانية من القرار.

(٣) إذا كان قرار لجنة الطعن أو حكم أول درجة يتعلق بتقرير الأرباح كان رأى المأمورية بعدم الطعن على القرار الحكم نهائياً على أن يعتمد ذلك من السيد/ رئيس المأمورية شخصياً، أما إذا كان القرار أو الحكم يتعلق بتفسير القانون أو تطبيقه، كان رأى المأمورية ابتدائياً وترسل الأوراق إلى شعبة القضايا بالمنطقة في خلال المدة المبينة في البند (٤) من ثانياً من هذا القرار.

(٤) في حالة طعن المأمورية على قرار لجنة الطعن أو حكم محكمة أول درجة (فيما يتعلق بتفسير القانون أو تطبيقه) تحرر مذكرة بالطعن في خلال أسبوع من تاريخ الإعلان بالقرار وفي خلال عشرة أيام من تاريخ صدور الحكم وترسل المذكرة مع المستندات المؤيدة إلى شعبة القضايا بالمنطقة لاتخاذ اللازم.

(٥) تحريك الدعاوى الخاصة بالشيكات المرتدة وعدم تقديم الإقرار وعدم توريد المبالغ المحصلة تحت حساب الضريبة والدمغات بالتنسيق مع شعب القضايا بالمنطقة.

٦ - على المأموريات أن تخطر شعبة القضايا بالمنطقة ببيان تفصيلي عن جميع الدعاوى في مختلف درجات التقاضي المرفوعة قبل صدور هذا القرار وبالنسبة للدعاوى المحالة إلى مكتب الخبراء والرصيد في ٢٠٠٢/٦/٣٠ والذي ترفعه بدورها للإدارة العامة للقضايا الضريبية :

القضايا الضريبية

(١) استناداً لعمدة القضاة، فانظر: بيان وإيضاح استنباط الأحكام.

- (٢) سجل المحلة الرابع - ويصير به القضاة القضاة - راجعاً إلى استنباط الأحكام.
- (٣) سجل المحلة - على أن الرابع القضاة يصير به رقم القضاة يصير المحلة.
- (٤) سجل المحلة - ويصير به القضاة القضاة - راجعاً إلى استنباط الأحكام.
- (٥) سجل المحلة - ويصير به القضاة القضاة - راجعاً إلى استنباط الأحكام.
- (٦) سجل المحلة - ويصير به القضاة القضاة - راجعاً إلى استنباط الأحكام.
- (٧) سجل المحلة - ويصير به القضاة القضاة - راجعاً إلى استنباط الأحكام.
- (٨) سجل المحلة - ويصير به القضاة القضاة - راجعاً إلى استنباط الأحكام.
- (٩) سجل المحلة - ويصير به القضاة القضاة - راجعاً إلى استنباط الأحكام.
- (١٠) سجل المحلة - ويصير به القضاة القضاة - راجعاً إلى استنباط الأحكام.
- (١١) سجل المحلة - ويصير به القضاة القضاة - راجعاً إلى استنباط الأحكام.
- (١٢) سجل المحلة - ويصير به القضاة القضاة - راجعاً إلى استنباط الأحكام.
- (١٣) سجل المحلة - ويصير به القضاة القضاة - راجعاً إلى استنباط الأحكام.
- (١٤) سجل المحلة - ويصير به القضاة القضاة - راجعاً إلى استنباط الأحكام.
- (١٥) سجل المحلة - ويصير به القضاة القضاة - راجعاً إلى استنباط الأحكام.
- (١٦) سجل المحلة - ويصير به القضاة القضاة - راجعاً إلى استنباط الأحكام.
- (١٧) سجل المحلة - ويصير به القضاة القضاة - راجعاً إلى استنباط الأحكام.
- (١٨) سجل المحلة - ويصير به القضاة القضاة - راجعاً إلى استنباط الأحكام.
- (١٩) سجل المحلة - ويصير به القضاة القضاة - راجعاً إلى استنباط الأحكام.
- (٢٠) سجل المحلة - ويصير به القضاة القضاة - راجعاً إلى استنباط الأحكام.

فصل في إيراد القضاة القضاة القضاة

- (١) دراسة إيراد القضاة القضاة القضاة - راجعاً إلى استنباط الأحكام.
- (٢) دراسة إيراد القضاة القضاة القضاة - راجعاً إلى استنباط الأحكام.



لسنة ٧٨ برقم ٤٧ لسنة ٨٥ وتعديلاته إحصائيا والعرض على الإدارة

المركزية إحصائيا عن إجمالي الأعمال لكل منطقة ضريبية

(٢) تلقى الإحصائيات مع شعب القضايا بالمناطق الضريبية والمأموريات

للتابعة تحرير المحاضر والسبر في إجراءات رفع الدعاوى وتتبع إجراءات

التقاضى في دعاوى الشيكات بدون رصيد ودعاوى خيانة الأمانة للجهات

المتقاعسة عن توريد ما قامت تحصيله من ضرائب أو دفعات إحصائيا

والعرض على الإدارة المركزية.

(٣) إعداد مذكرات الرد على الجنج المرفوعة ضد السيد الأستاذ الدكتور وزير

المالية والسيد الأستاذ رئيس المصلحة والعاملين بالمصلحة فيما يتعلق

بالقضايا الضريبية والعرض على رئيس الإدارة المركزية للاعتماد والذي

يقوم بعرض ما يتطلب عرضه على السيد رئيس المصلحة.

(٤) تجميع أحكام النقض والاستئناف والمبادئ القانونية في جميع أنواع

الضرائب فيما فصلت فيه في النواحي القانونية تمهيدا لنشرها على

وحدات المصلحة في كتب دورية بعد العرض على رئيس الإدارة المركزية.

(٥) تنفيذ الإجراءات في الخاصة بالتصالح الضريبي طبقا لما هو وارد

بالقانون رقم ١٥٩ لسنة ٩٧ وتعديلاته ولائحته التنفيذية بشأن المنازعات

الضريبية المنظورة أمام المحاكم مع مراعاة أحكام المادة الثامنة من قانون

هيئة قضايا الدولة.

(٦) عرض الترشيحات الخاصة بأعضاء التحكيم على رئيس الإدارة المركزية

لاعتمادها.

(٧) تقديم المشورة وابداء الرأي القانوني في جميع الحالات الواردة من

وحدات المصلحة أيضا والمحالة من الإدارة المركزية.

١٧٤- أصدره وزير في المستطوع ليج، بالاضافة الى ان الطوائف القومية في مصر كلها في  
 اعتمادها على القضاة المصريين مستقلة عن تلك الاجانب والعرف  
 على رئيس الادارة المركزية لتطبيقات

١٧٥- انظر المقتضى ان على من تولى القضاة بالادارة العامة لتجميع نتائج  
 التقييم في المنطقة والتقييم تحت مصادق القضاة في رفع التقارير عند  
 جهات الاشراف التي لم تكن على ما عليها ورفع التقارير التقييمات مع  
 رصيدها في تلك الايام ذات العلاقة بالادارة في تلك التقارير مع هيئة قضائها  
 القوية ومناقشتها على صعيد نظام بها والعرف في اجرائها بذلك على  
 الادارة المركزية

عالمها : تولى الادارة المركزية لتجميع والرقابة وادارتها بالمحافظات التقييمات  
 عبرة على رئيس واعضاء لجنة القضايا بالمنطقة واعضاء شعب القضايا  
 بالمحافظات والادارة المركزية بتسوية التقييمات

عالمها : مصادق القرار وعلى كل ما يخالفه  
 عالمها : يعمل بهذا القرار من تاريخ اصداره  
 تميمه على : ١٧٥-١٧٤

ليس  
 مصلحة الخوالب العامة  
 « قلت هام بدلا »